الوطنية والرغبة في تحقيق الاجماع، لما أمكن لهذين الطرفين ان يتوصلا الى اتفاق. وهكذا، اقتضى الامر تنازلات من هنا وأخرى من هناك، لكي يصبح بالامكان التوصل الى صياغة تسترضي الجانبين وتستجيب لما يتوخيانه. فلم يكن غريباً، اذاً، ان يشتمل البرنامج على عبارات غامضة وأخرى حمالة أوجه، أو متضاربة. وبمقدار ما يتعلق الامر بغرض هذه الدراسة، يكفي القول ان البرنامج تضمن، كما ورد في فقرته الاولى، التأكيد على موقف م.ت.ف. السابق من القرار ٢٤٢ وهو تأكيد لو أخذ بمعزل عن التفسيرات التي اقترنت به لعنى الرفض البات لهذا القرار بما هو عنوان التسوية. غير ان التفسيرات التي صاغها البرنامج للموقف من القرار ١٢٤٢ تعرضت لنواقص في القرار باعتبار أنه «يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين»[٤٢]. ولم ينص في البرنامج، صراحة، على ان م.ت.ف. ترفض القرار، بل قيل انها ترفض التعامل معه، وذلك بسبب نواقصه. معنى هذا ان أي تدارك للنواقص، سواء تمّ عبر تعديل القرار ذاته أو عبر قرار جديد، يجعل مشروع التسوية مقبولاً.

أمّا بشأن الكفاح المسلح، فقد اسقط البرنامج صفته المعتمدة، حتى ذلك الوقت، كطريق وحيد للتحرير، وأُجري التأكيد على ان المنظمة تناضل بالوسائل كافة «وعلى رأسها الكفاح المسلح»؛ كما اسقطت عبارة تحرير فلسطين ولم ترد في أي فقرة من الفقرات، وأوردت مكانها عبارة تحرير الارض الفلسطينية، التي هي حمالة أوجه[٤٣].

أما موضوع الدولة الفلسطينية، أو الكيان الفلسطيني كما سماه البرنامج، فقد اشتملت الفقرة الثامنة على عبارات ملتوية بشأنه، وارتهنت موافقة المنظمة على الكيان بأن لا يكون ثمنها «الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من العودة وحقه في تقرير مصيره على ترابه الوطني»[٤٤]. وهذا يعني، عند معالجة التواء العبارات، ان حق المنظمة، في الموافقة على تسوية لا تلزم الشعب الفلسطيني بهذه التنازلات مجتمعة، بل ببعضها فقط، لم ينتف. وفي عبارات أخرى لم تخل هي الاخرى من الالتواء، وصف البرنامج أية خطوة تحريرية يمكن تحقيقها بأنها «تأتي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية»[٤٥].

أمّا بيت القصيد في البرنامج كله فتمثل في اجازته اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي جزء يتحرر من أرض فلسطين، وان أوجب على هذه السلطة ان تناضل، بعد قيامها، «في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني»[٤٦].

وبالمصادقة على هذا البرنامج، وبالرغم ممّا وسم عباراته من غموض أو التواء، يكون ممثلو الشعب الفلسطيني اقرّوا، لأول مرة في تاريخ هذا الشعب، وثيقة تظهر الاستعداد للقبول بتسوية قوامها اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، وليس عليها كلها. والذي لا شك فيه، ان هذا الاقرار، بالرغم من التحوطات والتحفظات الكثيرة التي اقترنت به، وبالرغم من التراجعات التي جرت عنه، من هذا الفريق أو ذاك، هو الذي شكّل الفاتحة التي عنونت لتمام ولادة فكرة التسوية في ساحة العمل الوطني الفلسطيني وترحيب الغالبية بها. وهذا الاقرار هو الذي فتح الباب أمام التطورات اللاحقة في الموقف الفلسطيني من التسوية، الى ان وصل هذا الموقف الى اظهار القبول العلني بتسوية يكون القرار ٢٤٢ في صلبها وتكتل الجهود من أجل تحقيقها. وهذه حقيقة لا يبدل من أهميتها ان تكون التسوية تمّت أو انها لم تتمّ. كما لا يبدل من هذه الأهمية ان يرى البعض في التسوية المنشودة تراجعاً او تنازلاً عن حقوق بعينها، أو ان ينظر اليها بوصفها مكسباً لا تأذن